البيان الافتتاحي أمام لجنة القضاء على التمييز العنصري بمناسبة مناقشة التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والعشرين والسادس والعشرين

يلقيه : رئيس الوفد سعادة السفير/ ناصر الهين، المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء لجنة القضاء على التمييز العنصري،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أتشرف، باسم دولة الكويت، بأن أعرض أمام لجنتكم الموقرة تقريرها الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والعشرين والسادس والعشرين بشأن تنفيذ الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأن أنقل إليكم تقدير دولة الكويت لما تضطلع به اللجنة من مسؤولية في متابعة تنفيذ أحكام الاتفاقية، وتعزيز قيم المساواة والكرامة الإنسانية وعدم التمييز.

تأتي مشاركتنا امتداداً لنهج دولة الكويت الثابت في التفاعل الإيجابي مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وفي مقدمتها هذه اللجنة، وانبثاقاً من تعهداتها الطوعية بمناسبة عضويتها في مجلس حقوق الإنسان للفترة 2024–2026، ولا ننظر إلى هذا الاستعراض بوصفه استحقاقاً إجرائياً فحسب، بل فرصة لعرض ما تحقق والاستماع إلى ملاحظات اللجنة بروح من الشفافية والتعاون والحوار البنّاء. ولما كان التقرير المعروض قد أُعد قبل عدة أعوام، لذا يحرص وفدنا على تقديم صورة محدثة حتى عام 2026، تبرز تطور المنظومة التشريعية والمؤسسية والسياسات العامة، وسيعرض أعضاء الوفد، كل في مجال اختصاصه، البيانات والتفاصيل المتصلة بقائمة المحاور، بما يوضح الممارسة الفعلية إلى جانب الإطار القانوني.

السيد الرئيس،

ينعقد حوارنا في وقت يشهد فيه العالم تراجعاً مقلقاً في إنفاذ حقوق أساسية، وتصاعداً لخطاب الكراهية والممارسات العنصرية، وامتداداً لمظاهر التمييز إلى مجالات يفترض أن تجمع الشعوب، ومنها المناسبات الرياضية العالمية على سبيل الذكر لا الحصر.

ويكتسب هذا الحوار أهمية خاصة في ضوء الظروف الأمنية الاستثنائية التي تمر بها دولة الكويت، إذ تتعرض منذ 28 فبراير من العام الجاري لعدوان إيراني آثم، لم يقتصر أثره على تهديد سيادتها وأمنها وسلامة أراضيها، بل امتد إلى الاستهداف المتكرر والمتعمد للأعيان المدنية والبنية التحتية الأساسية، وفي مقدمتها مطار الكويت الدولي، ومحطات القوى الكهربائية وتقطير وتحلية المياه، فضلاً عن منشآت مدنية وحيوية أخرى يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية، وقد ألحقت تلك الهجمات أضراراً بوحدات توليد الطاقة، وهددت انتظام إمدادات الكهرباء والمياه وحركة النقل الجوي، وأسفرت عن سقوط شهداء وجرحى، بما يكشف عن نهج عدواني ممنهج يعرّض حياة المدنيين وحقوقهم الأساسية للخطر.

ورغم جسامة هذه الاعتداءات، واصلت مؤسسات الدولة العمل بكفاءة، وفعّلت خطط الطوارئ لضمان حماية جميع الموجودين على أراضيها، من مواطنين ومقيمين، واستمرار خدمات الكهرباء والمياه والرعاية الصحية والمرافق العامة دون تمييز، ولا تنفصل هذه الوقائع عن موضوع حوارنا، فاستهداف المرافق التي تكفل الماء والطاقة والتنقل والخدمات الأساسية يصيب المجتمع بأسره، وتتحمل الفئات الأكثر احتياجاً أثره الأشد، ومن ثم تؤكد دولة الكويت أن حماية المدنيين والأعيان المدنية تمثل التزاماً قانونياً وأخلاقياً واحداً، لا يجوز إخضاعه للانتقائية أو لتفاوت المعايير تبعاً لمكان الانتهاك أو هوية مرتكبه أو ضحاياه.

السيد الرئيس،

تستند المقاربة الكويتية إلى أساس دستوري راسخ، فالمادة السابعة تجعل العدل والحرية والمساواة دعامات للمجتمع، وتقرر المادة 29 أن الناس سواسية في الكرامة الإنسانية، ومتساوون لدى القانون دون تمييز بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين، وتكفل المادة 35 حرية الاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، كما تضمن المادة 166 حق التقاضي للناس كافة، بما يجعل المساواة حقاً تحميه ضمانة قضائية، وإذ تقرر المادة 70 أن المعاهدات تكتسب قوة القانون بعد التصديق والنشر، فقد غدت الاتفاقية جزءاً من النظام القانوني الوطني.

وتنسجم هذه المقاربة مع رؤية «كويت 2035»، التي تجعل تعزيز مكانة دولة الكويت الدولية ركناً من ركائز التنمية الوطنية، وتربط مسارها التنموي بالتزاماتها الدولية، وفي مقدمتها خطة التنمية المستدامة لعام 2030، في إطار تنمية شاملة قوامها الإنسان وسيادة القانون وتكافؤ الفرص.

وقد أعاد المرسوم بقانون رقم 75 لسنة 2026 تنظيم **الديوان الوطني لحقوق الإنسان** تحت مسمى **الهيئة الوطنية لحقوق الإنسان**، وعزز استقلاليتها وكفاءة مجلس إدارتها والتي تعكف لجنة ثلاثية على تسيير أعماله لحين تشكيل مجلس إدارة جديد ، كما تم استحداث إدارة لحقوق الإنسان في وزارة الداخلية، وإنشاء نيابة التعاون الدولي وحقوق الإنسان، بما يدعم منظومة وطنية أكثر تخصصاً وقدرة على الرصد والمتابعة والاستجابة.

وعلى المستوى المؤسسي، تتولى اللجنة الوطنية الدائمة لإعداد التقارير ومتابعة تنفيذ التوصيات ذات الصلة بحقوق الإنسان، برئاسة وزارة الخارجية، تنسيق التقارير ومتابعة التوصيات، وتعقد مشاورات دورية مع مؤسسات المجتمع المدني والجهات العلمية والأكاديمية والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان، ويرافق ذلك تعزيز تدريب القضاة وأعضاء النيابة والعاملين في إنفاذ القانون على مبادئ حقوق الإنسان والالتزامات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية.

وفي الإطار التشريعي، تمضي دولة الكويت في تنفيذ خطة وطنية شاملة لتحديث منظومتها التشريعية، وقد أطلقت في يونيو 2026 مرحلتها الثالثة بعد إنجاز المرحلة السابقة قبل موعدها، وأثمر هذا المسار عن إصلاحات عززت حماية المرأة والأسرة، ونظمت إنشاء دور العبادة وممارسة حرية العقيدة، ودعمت العدالة في علاقات العمل، ويظل المرسوم بقانون رقم 19 لسنة 2012 بشأن حماية الوحدة الوطنية من أكثر التشريعات اتصالاً بالاتفاقية، لما يوفره من تجريم لخطاب الكراهية والتحريض الطائفي والقبلي والعنصري، بما يشمل الوسائط الإلكترونية.

وفيما يتعلق بالعمالة المتعاقدة، تستند السياسة الوطنية إلى المادة 22 من الدستور التي تربط تنظيم العلاقة بين العمال وأصحاب العمل بالعدالة الاجتماعية، وفي هذا الإطار، نظم القانون رقم 114 لسنة 2024 بشأن إقامة الأجانب، قطاعي العمل والإقامة وعزز مكافحة الاتجار بالإقامات، متكاملاً مع قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص والاستراتيجية الوطنية للفترة 2025–2028، كما تواصل الدولة تطوير الأطر التعاقدية لتعزيز حرية انتقال العامل وحقه في الاحتفاظ بوثائقه الشخصية، وتحديث آليات التعويض عن إصابات العمل.

أما فئة **العمالة المنزلية**، فتخضع لمنظومة قانونية ورقابية تشمل استقبال الشكاوى والتحقيق في المخالفات وتوقيع الجزاءات والإحالة إلى القضاء، إلى جانب مراكز إيواء متكاملة تقدم الرعاية القانونية والنفسية والصحية، بما يصون كرامة العاملات والعمال.

وفي مجال الصحة، تهدف التدابير المنظمة للتأمين الصحي للمقيمين إلى حوكمة الخدمات ورفع كفاءة المنظومة الصحية، مع التمسك بالالتزام الدستوري بكفالة الحق في الصحة وتوفير الرعاية الأساسية وحالات الطوارئ لجميع المقيمين دون تمييز.

وتولي الدولة اهتماماً خاصاً بتمكين المرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وحماية الطفل، فالمرأة تشكل أكثر من 58% من القوة العاملة في القطاع الحكومي، وتتولى نحو 28% من المناصب القيادية العليا، كما يجسد تشكيل هذا الوفد، بما يضمه من كفاءات نسائية وشابة، إيمان الدولة بدورهما في صنع السياسات وتمثيلها، واعتمدت الدولة كذلك قوانين واستراتيجيات وطنية لحماية الطفل وتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

السيد الرئيس،

يأتي هذا العرض التمهيدي ليضع أمام لجنتكم الموقرة الإطار العام لأبرز التطورات التي تحققت منذ تقديم التقرير، على أن يعرض أعضاء الوفد، في سياق الحوار، تفاصيل تنفيذها والبيانات المحدثة ذات الصلة، بكل وضوح وموضوعية.

وفي الختام، نجدد التزام دولة الكويت بأحكام الاتفاقية وحرصها على مواصلة تطوير تشريعاتها ومؤسساتها، والاستفادة من ملاحظات لجنتكم وتوصياتها في إطار من الاحترام المتبادل والموضوعية ومراعاة الخصوصية الدستورية والقانونية للدولة، ونتطلع إلى حوار بنّاء يعزز حماية الكرامة الإنسانية والمساواة وعدم التمييز للجميع.

وشكراً لكم.

OPENING STATEMENT BEFORE THE COMMITTEE ON THE ELIMINATION OF RACIAL DISCRIMINATION ON THE OCCASION OF THE CONSIDERATION OF THE COMBINED TWENTY-FIFTH AND TWENTY-SIXTH PERIODIC REPORTS

Delivered by: H.E. Ambassador Naser Al-Hayen, Head of Delegation and Permanent Representative of the State of Kuwait to the United Nations Office and other international organizations in Geneva

Mr. Chair,
Distinguished members of the Committee on the Elimination of Racial Discrimination,
Distinguished guests,

May the peace, mercy and blessings of God be upon you,
It is my honour, on behalf of the State of Kuwait, to present to your distinguished Committee its combined twenty-fifth and twenty-sixth periodic reports on the implementation of the International Convention on the Elimination of All Forms of Racial Discrimination, and to convey the State of Kuwait's appreciation for the vital responsibility discharged by the Committee in overseeing the implementation of the Convention and advancing the values of equality, human dignity and non-discrimination.

Our participation today reflects the State of Kuwait's steadfast commitment to constructive engagement with the United Nations human rights mechanisms, foremost among them this Committee, and gives effect to the voluntary pledges it made in connection with its membership in the Human Rights Council for the period 2024-2026. We regard this review not merely as a procedural obligation, but as an opportunity to present the progress achieved and to hear the Committee's observations in a spirit of transparency, cooperation and constructive dialogue.
As the report under consideration was prepared several years ago, our delegation is keen to provide an updated picture through 2026, highlighting developments in the legislative and institutional framework and in public policy. The members of the delegation, each within their respective area of competence, will present the data and details relevant to the list of themes, thereby illustrating actual practice alongside the legal framework.

Mr. Chair,
Our dialogue takes place at a time when the world is witnessing a troubling erosion in the effective realization of fundamental rights, a rise in hate speech and racist practices, and the spread of manifestations of discrimination into spheres that should bring peoples together, including global sporting events, to cite but one example.

This dialogue assumes particular significance against the backdrop of the exceptional security circumstances facing the State of Kuwait. Since 28 February of this year, Kuwait has been subjected to unlawful Iranian aggression, the effects of which have not been confined to threatening its sovereignty, security and territorial integrity, but have extended to repeated and deliberate attacks against civilian objects and critical infrastructure, foremost among them Kuwait International Airport, electricity generation plants, and water distillation and desalination facilities, as well as other civilian and vital installations on which the population relies in its daily life. These attacks have damaged power-generation units, jeopardized the regular supply of electricity and water and the movement of air traffic, and resulted in fatalities and injuries, revealing a systematic pattern of aggression that places civilian lives and fundamental rights at risk.

Notwithstanding the gravity of these attacks, State institutions have continued to operate efficiently and have activated contingency plans to ensure the protection of all persons within its

territory, citizens and residents alike, and the uninterrupted provision of electricity, water, health care and public services without discrimination. These events are directly relevant to our dialogue: attacks against the facilities that sustain access to water, energy, mobility and essential services affect society as a whole, while those in situations of greatest vulnerability bear the heaviest burden. The State of Kuwait therefore affirms that the protection of civilians and civilian objects constitutes a single, indivisible legal and moral obligation that admits neither selectivity nor double standards according to where a violation occurs or the identity of its perpetrator or victims.

Mr. Chair,
Kuwait's approach rests upon firm constitutional foundations. Article 7 establishes justice, liberty and equality as the pillars of society; article 29 affirms that all people are equal in human dignity and before the law, without distinction on grounds of sex, origin, language or religion; article 35 guarantees freedom of belief and the observance of religious rites; and article 166 safeguards access to the courts for all, thereby making equality a right protected by judicial guarantees. Moreover, as article 70 provides that treaties acquire the force of law upon ratification and publication, the Convention forms part of the domestic legal order.

This approach is consistent with the New Kuwait Vision 2035, which identifies strengthening the State of Kuwait's international standing as a pillar of national development and aligns its development path with its international commitments, foremost among them the 2030 Agenda for Sustainable Development, within a framework of comprehensive, human-centred development grounded in the rule of law and equality of opportunity.

Decree-Law No. 75 of 2026 reorganized the National Diwan for Human Rights under the new name of the National Human Rights Authority, strengthened its independence and enhanced the effectiveness of its Board of Directors. A tripartite committee is currently overseeing its operations pending the formation of a new Board. A Human Rights Department has also been established within the Ministry of Interior, and an International Cooperation and Human Rights Prosecution Office has been created, thereby supporting a more specialized national system with enhanced capacity for monitoring, follow-up and response.

At the institutional level, the Permanent National Committee for the Preparation of Reports and Follow-up on the Implementation of Human Rights Recommendations, chaired by the Ministry of Foreign Affairs, coordinates the preparation of reports and the follow-up to recommendations. It holds regular consultations with civil society organizations, scientific and academic institutions and the National Human Rights Authority. These efforts are accompanied by strengthened training for judges, public prosecutors and law-enforcement personnel on human rights principles and the obligations arising from international conventions.

Within the legislative framework, the State of Kuwait continues to implement a comprehensive national plan to modernize its legislative system. In June 2026, it launched the plan's third phase after completing the preceding phase ahead of schedule. This process has yielded reforms that have strengthened the protection of women and the family, regulated the establishment of places of worship and the exercise of freedom of belief, and advanced fairness in labour relations. Decree-Law No. 19 of 2012 on the Protection of National Unity remains among the laws most directly relevant to the Convention, as it criminalizes hate speech and sectarian, tribal and racial incitement, including through electronic media.

With regard to contracted labour, national policy is grounded in article 22 of the Constitution, which requires relations between workers and employers to be regulated on the basis of social justice. In this context, Law No. 114 of 2024 concerning the Residence of Foreigners regulates employment and residency arrangements and strengthens efforts to combat trafficking in

residence permits, complementing the Anti-Trafficking in Persons Law and the National Strategy for 2025-2028. The State also continues to develop contractual frameworks to enhance workers' freedom to transfer employment and their right to retain their personal documents, and to update mechanisms for compensation for occupational injuries.

As for domestic workers, they are protected by a legal and oversight framework encompassing the receipt of complaints, the investigation of violations, the imposition of sanctions and referral to the courts, alongside fully integrated shelters that provide legal, psychological and health care, thereby safeguarding the dignity of domestic workers, women and men alike.

In the field of health, the measures governing health insurance for residents are intended to strengthen the governance of services and improve the efficiency of the health system, while upholding the constitutional commitment to guarantee the right to health and to provide basic and emergency health care to all residents without discrimination.

The State accords particular attention to empowering women and young people, supporting persons with disabilities and protecting children. Women constitute more than 58 per cent of the public-sector workforce and hold approximately 28 per cent of senior leadership positions. The composition of this delegation, which includes accomplished women and young professionals, likewise reflects the State's conviction in their role in policymaking and national representation. The State has also adopted national laws and strategies to protect children and advance the rights of persons with disabilities.

Mr. Chair,
This introductory overview has sought to place before your distinguished Committee the broad framework of the principal developments achieved since the submission of the report. During the dialogue, members of the delegation will present, with clarity and objectivity, details concerning their implementation and the relevant updated data.
In conclusion, we reaffirm the State of Kuwait's commitment to the provisions of the Convention and its determination to continue developing its legislation and institutions and to benefit from the Committee's observations and recommendations, within a framework of mutual respect and objectivity and with due regard for the State's constitutional and legal particularities. We look forward to a constructive dialogue that further advances the protection of human dignity, equality and non-discrimination for all.
Thank you.

البيان الختامي لرئيس وفد دولة الكويت أمام لجنة القضاء على التمييز العنصري بمناسبة مناقشة التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الخامس والعشرين والسادس والعشرين

يلقيه : رئيس الوفد سعادة السفير/ ناصر الهين، المندوب الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف

السيد الرئيس،

السيدات والسادة أعضاء اللجنة،

الحضور الكريم،

في ختام هذا الحوار، أتقدم، باسم دولة الكويت، بخالص الشكر والتقدير إلى السيد رئيس اللجنة، والمقرر المعني بدولة الكويت، والسيدات والسادة أعضاء اللجنة، على ما طرحوه من أسئلة وملاحظات، وعلى ما اتسمت به المناقشات من صراحة واهتمام، كما أعرب عن تقديرنا لأمانة اللجنة على ما بذلته من جهود في الإعداد لهذا الاستعراض وتيسير أعماله.

لقد أتاح هذا الحوار لوفد دولة الكويت أن يعرض التطورات التي شهدتها المنظومة الوطنية منذ تقديم التقرير، وأن يقدم إيضاحات بشأن الإطار الدستوري والتشريعي والمؤسسي لمكافحة التمييز العنصري، وحماية الوحدة الوطنية، وضمان حرية الاعتقاد والوصول إلى العدالة، إلى جانب التدابير المتصلة بالعمالة المتعاقدة والمنزلية، ومكافحة الاتجار بالأشخاص، والرعاية الصحية، وتمكين المرأة، وحماية الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة.

وإذ تؤكد دولة الكويت أن ما تحقق يمثل مساراً متواصلاً للتطوير والمراجعة، فإنها تدرك أن حماية الحقوق وتعزيز المساواة هو عمل تراكمي يتطلب تحديث التشريعات، ورفع كفاءة المؤسسات، وتعزيز الوعي، وضمان وصول سبل الانتصاف إلى كل من يحتاج إليها، وستواصل الدولة البناء على ما أنجزته، ومعالجة ما قد يظهر من تحديات، والاستفادة من الخبرات والممارسات الدولية الملائمة.

وفي هذا الصدد، تتطلع دولة الكويت إلى أن تعكس الملاحظات الختامية للجنة مجمل المعلومات والإيضاحات التي قدمها الوفد خلال الحوار، وأن تتسم توصياتها بالموضوعية والتوازن وقابلية التنفيذ، وأن تراعي الإطار الدستوري والقانوني للدولة، وأن تظل وثيقة الصلة بأحكام الاتفاقية ونطاقها، بما يعزز قيمة التوصيات وفاعلية متابعتها.

كما تجدد دولة الكويت، ومع الظروف الأمنية الاستثنائية التي تمر بها، التزامها الراسخ بمواصلة الوفاء بالتزاماتها الدولية، وضمان حماية المواطنين والمقيمين وتقديم الخدمات الأساسية لهم دون تمييز، إيماناً منها بأن صون الكرامة الإنسانية وسيادة القانون يظلان أساساً ثابتاً في أوقات الاستقرار والأزمات على حد سواء.

السيد الرئيس،

يختتم وفد دولة الكويت هذا الحوار بعزم متجدد على مواصلة التعاون مع لجنتكم الموقرة وسائر آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وعلى ترجمة هذا التعاون إلى خطوات وطنية عملية تعزز المساواة وتحمي كرامة الإنسان، ونتطلع إلى مواصلة وتعزيز تعاوننا البنّاء مع لجنتكم الموقرة على أساس من الحوار والاحترام المتبادل والموضوعي، وأجدد شكري لأعضاء اللجنة وأمانتها، ولأعضاء وفد دولة الكويت على ما بذلوه من جهد، متمنياً للجنة دوام التوفيق في أداء ولايتها.

وشكراً

CLOSING STATEMENT BY THE HEAD OF DELEGATION OF THE STATE OF KUWAIT BEFORE THE COMMITTEE ON THE ELIMINATION OF RACIAL DISCRIMINATION ON THE OCCASION OF THE CONSIDERATION OF THE COMBINED TWENTY-FIFTH AND TWENTY-SIXTH PERIODIC REPORTS

Delivered by: H.E. Ambassador Nasser Al-Hayen, Head of Delegation and Permanent Representative of the State of Kuwait to the United Nations Office and other international organizations in Geneva

Mr. Chair,
Distinguished members of the Committee,
Distinguished guests,

As we conclude this dialogue, I wish, on behalf of the State of Kuwait, to express our sincere thanks and appreciation to the Chair of the Committee, the Country Rapporteur for Kuwait and the distinguished members of the Committee for their questions and observations, and for the transparent and engaging discussions. I also wish to convey our appreciation to the Committee secretariat for its efforts in preparing for this review and facilitating its proceedings.

This dialogue has enabled the delegation of the State of Kuwait to present developments in the national framework since the submission of the report and to provide clarifications concerning the constitutional, legislative and institutional framework for combating racial discrimination, protecting national unity, safeguarding freedom of belief and ensuring access to justice. It has also provided an opportunity to explain measures relating to contracted and domestic workers, combating trafficking in persons, health care, the empowerment of women, and the protection of children and persons with disabilities.

While the State of Kuwait affirms that the progress achieved forms part of a continuing process of development and review, it recognizes that protecting rights and advancing equality is a cumulative undertaking that requires the modernization of legislation, the strengthening of institutional capacity, greater awareness, and access to effective remedies for all who need them. The State will continue to build upon its achievements, address any challenges that may arise and draw upon relevant international experience and good practices.

In this regard, the State of Kuwait looks forward to the Committee's concluding observations reflecting the full range of information and clarifications provided by the delegation during the dialogue. We also trust that its recommendations will be objective, balanced and implementable, will take due account of the State's constitutional and legal framework, and will remain closely connected to the provisions and scope of the Convention, thereby enhancing their value and the effectiveness of their follow-up.

Amid the exceptional security circumstances it is currently facing, the State of Kuwait further reaffirms its unwavering commitment to continue fulfilling its international obligations, protecting citizens and residents, and providing them with essential services without discrimination, grounded in the conviction that human dignity and the rule of law remain steadfast foundations in times of stability and crisis alike.

Mr. Chair,

The delegation of the State of Kuwait concludes this dialogue with renewed determination to continue its cooperation with your distinguished Committee and the broader United Nations human rights mechanisms, and to translate that cooperation into practical national measures that advance equality and protect human dignity. We look forward to continuing and further strengthening our constructive cooperation with your distinguished Committee, grounded in dialogue, mutual respect and objectivity. I reiterate my thanks to the members of the Committee and its secretariat, as well as to the members of the delegation of the State of Kuwait for their efforts, and wish the Committee every success in the discharge of its mandate.

Thank you.